واقع التعليم الخاص وآفاقه المستقبلية في محافظة البصرة

م.م. هيام خزعل ناشور
جامعة البصرة
مركز دراسات البصرة والخليج العربي

مقدمة

يعد التعليم ضرورة من ضروريات الحياة وعاملاً أساسياً من عوامل الرقي والتقدم في المجتمع ، فمن خلال التعليم ينتقل العلم وينتشر ، ومن خلاله ينمو ذلك العلم ويزهر ، وعن طريق العلم تتقدم الأمة ، وتأخذ مكانها اللائق بين الأمم ، وبه تقوم الحضارات وترتقي .

ولاشك أن التعليم أحد الأنشطة الإنسانية التي تكلف انفاقاً ، وإذا كانت الدولة كثيراً ما تكفلت بتحمل هذا العبء لكنها في كثير من المجتمعات ولاسيما في العصر الحديث ، لم تعد تستطيع أن تتحمل هذه التكلفة وحدها وبخاصة أنها تتزايد بصفة مستمرة . فكان من جراء ذلك دخول القطاع الخاص كي يسهم في ذلك لا على سبيل (الخيرية) وانما اعتبار التعليم في زاوية ما مشروعاً استثمارياً بالنسبة لصاحب رأس المال .

ويعرف الكثير من الاقتصاديين التعليم الخاص بأنه ((نوع من التعليم يختلف عن التعليم الذي يقدم في المؤسسات الحكومية لكنه يضم كل المستويات من الحضانة حتى الجامعة)).

ويعرفه القاموس الأمريكي بأنه ((التعليم المقدم من قبل مدرسة ابتدائية أو ثانوية تديرها وتدعمها الأفراد أو شركة وليس من قبل الحكومة او هيأة عامة)).

كما يعرف التعليم الخاص بأنه ((كل مؤسسة غير حكومية تقوم بصفة أصلية أو فرعية بالتعليم كالمدارس والمعاهد سواء كان ذلك في التعليم العام أو الفني أو المهني قبل مرحلة التعليم العالي ويشمل ذلك معاهد تعليم اللغات والمراكز المسائية التي يتصل نشاطها بأحد فروع التعليم وكذلك رياض الأطفال غير الحكومي)).

والبعض الآخر عرّفه بأنه ((ذلك النوع من التعليم الذي يتم في مؤسسات تعليمية غير حكومية أنشأها أفراد أو هيئات أو جمعيات من أجل القيام بالعملية التعليمية في المراحل كافة مقابل جمع مصروفات التلاميذ لتغطية تكاليف التعليم وتسيير هذه المدارس على نفس خطط ومناهج المدارس الحكومية)).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التعليم الخاص بأنه ((أي مؤسسة تعليمية تصنف على أنها مؤسسة خاصة إذا تم إدارتها من منظمة أو جهة غير حكومية (مثل

مؤسسة تجارية) أو إذا كان يتألف مجلس إدارتها في الغالب من أعضاء ليسوا مختارين من قبل الحكومة)).

يعد التعليم الخاص في محافظة البصرة أحد المصادر التاريخية التي مرت بمراحل زمنية عديدة ، كل مرحلة لها ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فقد جاءت البدايات الأولى للتعليم الخاص في محافظة البصرة في العهد العثماني تليها مرحلة الاحتلال البريطاني ثم مرحلة الحكم الوطني الملكي ، ومن ثم مرحلة الحكم الوطني الجمهوري ، والأخيرة تعد مرحلة مفعمة بالأحداث السياسية والاقتصادية أثرت على إلغاء التعليم الخاص في سبعينيات القرن الماضي وإحلال التعليم الإلزامي ومن ثم ظهوره مرة أخرى في عام 1993 .

وعلى الرغم من أن التعليم الخاص يعد استثماراً ممولاً من جهات غير حكومية إلا أن جذوره التاريخية كما أكدت الدراسات تمتد لعهود سابقة لا يمكن الاستهانة بها وذلك لكونه مشروعاً مسانداً للتعليم الحكومي من حيث التوفير في أعداد الأبنية المدرسية ومعالجة الاكتظاظ الطلابي في الصف الواحد وغيرها من المشاكل .

ويمكن في ضوء ما تقدم تقسيم مراحل تطور التعليم الخاص في محافظة البصرة الى ثلاث مراحل ، إذ شهدت **المرحلة الأولى** في العهد العثماني التي عاشها العراق بشكل عام والبصرة على وجه الخصوص حالة من التدهور والتخلف في مجالات الحياة كافة ومنها مجال التعليم الذي لم يشهد أي تطور بارز فيه من الناحية الثقافية والتعليمية ، إذ لا يوجد في المدينة سوى بعض المدارس الرسمية الابتدائية تتوزع على بعض أقضية البصرة والمدارس التبشيرية التي أسسها الآباء الكرمليين بالأقليات والجاليات الأجنبية التي كان لها دور في مجال الثقافة والتعليم في البصرة منها المسيحية واليهودية والصابئية والمسلمين التي كانت ذات طابع ديني في مناهجها ونظامها التعليمي للمدة من 1878 لغاية 1906.

ويبدو أن وضع التعليم الخاص خلال هذه المرحلة شهد محاولات عدة لتأسيس مدارس خاصة للشعور بضرورة وأهمية تطور المجتمع ثقافياً وعلمياً إلا أنها لم تكن بمستوى الطموح بسبب وقوع العراق تحت السيطرة العثمانية .

أما فيما يخص حقبة الاحتلال البريطاني للعراق فلم يشهد التعليم الخاص أي تغيير كسابقه (الاحتلال العثماني)، إذ اقتصر على المدارس الأجنبية والطوائف والبالغ عددها (8) مدارس بواقع (5) مدارس للبنين و(3) مدارس للبنات. إلا أنه فيما بعد وتحديداً في عام 1915 تم تأسيس مدرسة أهلية في محلة (السيف) هذا الأمر دفع وجهاء البصرة للقيام بحملة تبرعات لغرض تأسيس مدرسة أهلية ثانوية التي تم افتتاحها عام 1920.

شهد العراق بعد الحقبتين السابقتين في ظل الحكم الوطني منذ عام 1921 الذي تميز بسن قوانين أصدرتها وزارة المعارف تقتضي بإدارة المدارس الرسمية والأهلية الأجنبية إلى جانب توجهاتها في إطار برامج الوزارة التي تنظم الشؤون العلمية والأدبية والثقافية على وفق المؤسسات العلمية الحكومية ، إذ أسهم ذلك في زيادة أعداد المدارس الخاصة حتى بلغ عددها للفترة من 1924-1923 (10) مدارس[8]. وأصبحت في العام الدراسي 1967- 1988 (9) مدارس أهلية ابتدائية و(20) مدرسة ثانوية[9]. إلا أن النظام السياسي ومنذ التسعينيات عمل على إلغاء التعليم الأهلي وتحديد التعليم على المدارس الحكومية واستمر هذا الوضع ما بعد عام 2003 الذي شهد زيادة حقيقية في المؤسسات التعليمية الخاصة في محافظة البصرة على وجه الخصوص والعراق بشكل عام ، إذ بلغ عددها في محافظة البصرة بحدود (423) مدرسة موزعة بواقع (71) رياض أطفال و(179) مدرسة ابتدائية و(19) مدرسة متوسطة و(154) مدرسة ثانوية للعام الدراسي 2017-2016 .

يعد التعليم عنصراً مهماً في عملية البناء الاقتصادي وذلك من خلال إعداد القوى البشرية القادرة على قيادة عملية التنمية ، وهو شرط ضروري لاستدامة التنمية . ومن هذا المنطلق فإن الفرد هو عنصر الثروة الحقيقية لمجتمعه ، كما يعد التعليم حقاً أساسياً من حقوق الإنسان ، مثلما أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق كل إنسان في الحصول على التعليم وضرورة توفيره سواء أكان في التعليم المجاني أم الخاص ، ومن هنا تأتي الأهمية الاقتصادية للتعليم الخاص .

ان الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع العراقي باعتباره مجتمعاً نامياً تدعو إلى مزيد من الدعم لتشجيع مشاركة التعليم الخاص للتعليم الحكومي للتخفيف من الإنفاق على التعليم أي ان الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع العراقي تعتبر عاملاً من ضمن العوامل التي تشجع على وجود التعليم الخاص والتوسع في المدارس نتيجة زيادة الطلب الاجتماعي عليه ومن هذا المنطلق فإن التعليم الخاص يؤدي دوراً كبيراً في تخفيف العبء

المالي الواقع على ميزانية الدولة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن للتعليم الخاص أهمية تربوية تتمثل في الدور الذي تؤديه هذه المدارس والخدمات التربوية والتعليمية الجيدة والمتميزة والعناية الكبيرة بتدريس اللغات الأجنبية والتدريب على استخدام الحاسوب الآلي أضف إلى ذلك متابعة الطلبة متابعة مستمرة وجادة نظراً لقوة العلاقة بين المدرسة والمنزل.

ان للتعليم الخاص أهمية اجتماعية أيضاً تتمثل في تقارب المستوى الاجتماعي في الصف والتعليم المبكر للغات الأجنبية إلى جانب دراسة مواد جديدة ومتنوعة وهناك عوامل أخرى مثل قلة كثافة التلاميذ بالصف نسبياً إذا ما قورنت بالكثافة في المدارس العامة ناهيك عن وجود بعض المدارس الخاصة في الأحياء القريبة من سكن التلاميذ فضلاً عن أن المدارس الخاصة تتمتع بخاصية (روح الجماعة) أي التعاون بين الآباء والمعلمين والتلاميذ. عليه يمكن أن نحدد مميزات التعليم الخاص بالنقاط الآتية :-

١- يساعد التعليم الخاص التعليم الحكومي إذ انطلق من خطط وزارة التربية والتعليم ومنهجها .
٢- يهتم التعليم الخاص بتعليم اللغات الأجنبية ويتوسع فيها إلى جانب المناهج الرسمية المقررة .
٣- يعد التعليم الخاص شريكاً استراتيجياً للتعليم الحكومي وداعماً مهماً لتوجهات وزارة التربية .
٤- التعليم الخاص يوفر خدمات تعليمية ذات جودة عالية لجميع الطلبة .
٥- يعتبر من المشاريع الاستثمارية في بناء الإنسان .
٦- يخفف العبء المالي على ميزانية الدولة .
٧- توفير مقومات الصحة والسلامة الجسدية والنفسية .

المشاكل والاسباب التي ادت الى توجه (الطلبة) إلى التعليم الخاص في محافظة البصرة

إن المؤسسات التعليمية الخاصة شاعت بظهورها بشكل لافت للنظر بعد غياب دام نحو عدة سنوات بسبب مجموعة من الأسباب التي تضافرت في إيجادها ويمكن مناقشتها في

ضوء الزيارة الميدانية لعدد من المدارس الحكومية والأهلية على المستويات كافة في محافظة البصرة . إذ توصل الباحث إلى بعض الأسباب التي يمكن توضيحها على النحو الآتي:-

١- نتيجة للتغير الذي طرأ على النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 أسهم التعليم الخاص بشكل كبير في رسم سياسة التعليم في المؤسسات الحكومية والأهلية مما أوجد زيادة ملحوظة في أعداد المؤسسات التعليمية الخاصة لمختلف المراحل الدراسية لأنه بعد التغيير السياسي أصبح هناك مرونة في الاستثمار من الجانب التعليمي التي تعود بفوائد مالية للوزارات التابعة لها فضلاً عن المهاجرين الذين عادوا من خارج العراق وقد وجدوا اختلافاً في أنظمة التعليم الحكومي التي لاتتلائم مع ما كانوا عليه في دول العالم الأخرى مما دفعهم إلى التوجه نحو التعليم الخاص الذي ينسجم نوعاً ما مع طموحاتهم .

٢- فرض العامل الاقتصادي دوره بالتوجه نحو التعليم الخاص من قبل بعض السكان نتيجة لارتفاع دخل الفرد بعد عام 2003 سواء العاملين في وظائف الدولة أم القطاع الخاص مما شجع أولياء الأمور في زج أبنائهم في مؤسسات التعليم الخاص بسبب الفارق بين مستوى التعليم الحكومي وبين التعليم الخاص بالإضافة الى أن طبيعة هذه المؤسسات تتعامل بطريقة الأقساط الشهرية في عملية دفع أجور الدراسة لهذه المؤسسات وهذا بدوره يكون بحد ذاته عاملاً محفزاً في التوجه نحوها .

٣- شهد المجتمع البصري بعد التغيير السياسي الانفتاح على الثقافات المتنوعة في العالم ومنها أهمية التعليم الخاص ودوره في توفير مناخ دراسي ملائم بشكل نسبي اذ ما قورن بالتعليم الحكومي ، مما شجع المستثمرين في تأسيس مثل هذه المؤسسات لاستقطاب الطلبة في المراحل كلها ، فضلاً عن أن هذه المؤسسات تحقق للطلبة طموحهم في الحصول على المعدلات المرتفعـــة التي تؤهلهم إلى الكليات الراغبين فيها .

٤-إن زيادة أعداد السكان في محافظة البصرة للمدة من (1977-2016) البالغة (1008626[14]-2352392[15]) بزيادة سكانية مطلقة بلغت (559491) وبمعدل نمو سنوي بلغ (2,2%) نتيجة للزيادة الطبيعية والهجرة الداخلية نحو المحافظة وقد أسهم ذلك بزيادة الطلب على المؤسسات التعليمية الحكومية التي لم تستطع تحقيق الخط المتوازي من حيث أعدادها مع السكان لغياب التخطيط من الجهات المعينة

المحلية والمركزية ، وفي ظل هذا الوضع كان لمؤسسات التعليم الخاص دور في سد النقص الحاصل في أعداد هذه المؤسسات لاستيعاب الزيـــادة السكانية والمزدوج (ثنائي وثلاثـــي ورباعي) كما يشير الجدول (1)

جدول (1)

أعداد المؤسسات الأهلية والحكومية ذات البناية المستقلة ونوع الدوام ونسبها بحسب المراحل التعليمية في محافظة البصرة للعام الدراسي (2016– 2017)

المراحل التعليمية	المؤسسات الأهلية					المؤسسات الحكومية				
	استقلالية البناية		نوع الدوام			استقلالية البناية		نوع الدوام		
	أصلية	ضيف	أحادي	ثنائي	ثلاثي	أصلية	ضيف	أحادي	ثنائي	ثلاثي
رياض الاطفال	69	2	69	2	-	69	5	69	4	1
الابتدائية	179	-	115	60	2	705	439	705	146	293
المتوسطة	2	17	2	16	1	118	192	118	35	83
الثانوية	77	77	77	71	6	144	96	144	39	57
المجموع	327	96	263	149	9	1036	732	582	224	434
نسبة المجموع الكلي	%77,3	22,7	62,2	35,2	2,1	58,6	41,4	32,9	12,7	24,5

المصدر: المديرية العامة لتربية محافظة البصرة، قسم التخطيط ، بيانات غير منشورة ، للعام (2016– 2017) .

٥- إن نظام الدوام المزدوج والثلاثي واكتظاظ الطلبة في مؤسسات التعليم الحكومي في ضمن البناية الواحدة وما ينتج عنه من قلة ساعات الدراسة التي يحصل عليها الطلبة له آثار سلبية على المستوى التعليمي للطلبة ، ناهيك عن اكتظاظ الطلبة في الصف الواحد الذي يصل بمعدل (60–45) طالباً / طالبة غير متعادل بالعدد المثالي الذي يحدد بـ(34–20) طالباً / طالبة . ويعد هذا عاملاً مؤثراً على سير العملية التربوية والتدريسية وقد شجع في رغبة الطلبة في التوجه نحو مؤسسات التعليم الخاص التي لايتجاوز عدد الطلبة فيها عن (35) طالباً / طالبة .

٦- هناك انخفاضاً في مستوى التعليم بالمؤسسات الحكومية ناتجة عن وجود قصور في العملية التربوية من الملاكات التدريسية وكذلك نقص في الخبرة والكفاءة ولاسيما في المناهج المستحدثة التي تحتاج إلى دورات تدريسية فضلاً عن الضعف الحاصل في

أعداد الملاكات التعليمية واختصاصاتهم . كما ان هذه المؤسسات تعاني من سوء الخدمات في بناياتها مثل صيانة البنايات المتهالكة أو القديمة التي تفتقر إلى الشروط الصحيحة كالنظافة وغيرها على عكس المؤسسات التعليمية الخاصة بما تمتلكه من بنايات حديثة تتوافر فيها شروط السلامة الصحية للطلبه

الآفاق المستقبلية للتعليم الخاص في محافظة البصرة

أولاً :- كفاءة المؤسسات التعليمية في محافظة البصرة

يمكن تعريف الكفاءة بأنهـا ((حسن الاستثمار في المؤسسات الخدمية للعناصر المادية والبشرية العاملة فيها بالشكل الذي يجعلها تقدم أكثر فائدة للمواطن بأقصى وقت وأقل كلفة)).

ان دراسة كفاءة المؤسسات التعليمية ضرورة حتمية لمعرفة واقع المجتمع العلمي الذي يتناسب ضرورياً مع مدى كفاءتها في تحقيق المتطلبات الحقيقية من المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الحكومية ، التي سيتم دراستها من خلال عدد من المؤشرات أو المعايير لمؤسسات التعليم الحكومي وهي على النحو الآتي:-

١- معيار أعداد الأطفال والتلاميذ والطلبة في الصف والشعبة الواحدة :-

من خلال البيانات الواردة في الجدول (13) نلاحظ أن المعيار الأهلي العراقي لرياض الأطفال ينص على أن لايزيد عدد الأطفال في كل شعبة عن (25) طفلاً بينما المعيار الحكومي يحدد من (30-25) طفلاً وعند تطبيق هذا المعيار مع واقع المؤسسات الخاصة نجده مناسباً بنحو أقل من (22) طفلاً في حين يرتفع هذا المعدل عن المعيار برياض الأطفال الحكومي بأكثر من ضعف بمقدار (82) طفلاً ، ويبدو أن هذه النسبة تعود لقلة مؤسسات الرياض الخاصة في تطبيق المعيار ، وهذا الأمر يتيح حالة من الراحة للأطفال في تلقي الدروس التعليمية في وضع مقبول وإيجابي بما لايشكل ضغطاً كبيراً على الأطفال والمعلمين على حد سواء .

في حين يشترط في التعليم الابتدائي أن لا يزيد عدد التلاميذ في الشعبة الواحدة عن (30) تلميذاً وهذا المعيار يتوافق بشكل مناسب مع واقع المؤسسات الخاصة البالغة (24) تلميذاً خلافاً للتعليم الحكومي الذي يفوق المعيار ليصل إلى (43) تلميذاً كما يشير الجدول

(9) ، وهذا يعطي مبرراً يدفع أولياء الأمور لتسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة لتوفير متطلبات الدراسة .

٢- معيار السكان :-

لابد أن يكون هناك علاقة بين السكان وتوفير الخدمات بحسب الحاجة ويتماشى ذلك وفق المعايير المحددة ، فعند دراسة المؤسسات التعليمية في حالة تأسيسها على وفق الحجم السكاني في محافظة البصرة نجد أن المدارس الخاصة لا يتوفر فيها معيار خاص بها من ناحية السكان على عكس المدارس الحكومية التي يحدد المخطط الحجم بنحو (5000) نسمة لكل رياض أطفال و(25000) نسمة لكل مدرسة ابتدائية و(10000) نسمة لكل مدرسة ثانوية ، انظر الجدول (٢).

وفي ظل عدم توفر معيار للمدارس الأهلية لا يكون هناك دورٌ واضحٌ في توزيع احتياجات المحافظة وتقديرها من هذه المؤسسات التعليمية وإنما تحددها المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والمستويات التعليمية كهذه المؤسسات .

٣- معيار سهولة الوصول :-

ويقصد بهذا المصطلح المسافة التي يقطعها الطلبة من البيت إلى المدرسة وبالعكس ، إذ كلما كانت المسافة قليلة بين المتغيرين وكان ذلك أقل جهداً أو أكثر إيجابية من الناحيتين الجسدية والمعنوية للطلبة ، علماً أن جميع المؤسسات التعليمية الخاصة تستخدم واسطة السيارات لنقل الطلبة إلى المدارس في حين نلاحظ عكس هذا الأمر في المؤسسات التعليمية الحكومية إذ لاتوفر جميعها وسائل نقل الطلبة وهـــذا مؤشر إيجابي للطلبة والمدارس الخاصة .

الجدول (٢)

المعايير التخطيطية للمؤسسات التعليمية العراقية الأهلية والحكومية

المعايير	المعايير الأهلية			المعايير الحكومية		
	رياض الاطفال	ابتدائية	ثانوية	رياض الاطفال	ابتدائية	ثانوية
عدد الطلبة /الشعبة	25	30	30	20	20	17-20
عدد الطلبة /معلم	25	30	30	25-30	30	30-43
عدد الطلبة /مدرسة	-	-	-	100-120	360	400-600
نصيب الطالب/م^2	2025	2025	205	30-35	14-20	20-25
المساحة الكلية /مدرسة	150 فأكثر	350 فأكثر	350 فأكثر	3000-3500	5000-7500	10000-15000
عدد السكان / مدرسة	-	-	-	5000	2500	10000

المصدر:

١- جمهورية العراق ،المعايير التخطيطية للأبنية التعليمية، معايير مخطط الإسكان لعام 1998، ص 88.

2- وزارة التخطيط، التخطيط العمراني، إعداد وتنفيذ التصاميم الأساسية للمدن، بغداد،1983، ص 88.

٣- جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، خطة التنمية التربوية 2006/1995-2005/1994، ص 69،82،105.

٤- المديرية العامة لتربية البصرة ، قسم الملاك العام، شعبة التعليم الأهلي والأجنبي، شروط ومعايير منح إجازة لتأسيس المدارس الأهلية والأجنبية، تعليمات (1) ص 8،9، تعليمات (3) ص 4،5.

٥- الموقع www. Edu . gov. qu . News . Documents

اما التعليم الثانوي الذي يشمل نوعين من الدراسة فيمتد من المرحلة المتوسطة إلى والإعدادية وكلاهما يخضعان إلى المعايير نفسها المدارس الأهلية والحكومية ، كما إن هذه المرحلة تتميز بأعداد طلبة أقل من المرحلة الابتدائية ، وعند تطبيق هذا المعيار الذي

يشترط أن لا يزيد عدد الطلبة في الشعبة عن (30) طالباً في حالة مقارنة ذلك مع المدارس الخاصة المتوسطة والثانوية التي نجدها أقل من المعيار وهذا مؤشرٌ أبعد فوق المثالي على عكس ما نجده في المدارس الحكومية يفوق المعيار على التوالي (40–42) طالباً . كما مبين في الجدول (٢) .

ثانياً : - تقديرات الاحتياجات الفعلية والمستقبلية للمؤسسات التعليمية الخاصة في محافظة البصرة

بعد أن تم دراسة النقاط المهمة والأساسية في البحث الخاص بالمؤسسات التعليمية الخاصة في محافظة البصرة ، سيتم الأخذ ببعض المعايير والمؤشرات في تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية في ضوء أعداد المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة بشكل عام دون فرز أحدهما عن الآخر نظراً لعدم توفر معيار خاص بالمؤسسات الخاصة لذا نضع عنده تقديرات احتياجات المحافظة المعيار السكاني للمراحل كافة .

أظهرت نتائج الجدول (٣) إن الاحتياجات الفعلية للمؤسسات التعليمية في محافظة البصرة لعام 2016 بحسب الحجم السكاني البالغ (2352392) نسمة تماشياً مع المعيار تبلغ (470) رياض أطفال و(940) مدرسة ابتدائية و(235) مدرسة ثانوية والمتوسطة مشابه لنظيراتها للمرحلة الابتدائية في العدد .

اما فيما يخص الاحتياجات المستقبلية في المحافظة فيتطلب مواكبة لما يطرأ على المجتمع من تغيرات متوقعة في أعداد السكان وما يقابلها من المؤسسات التعليمية حتى عام 2036 ، إذ على وفق المعايير التخطيطية المحلية بغية رفع كفاءتها وتحقيق فرصة متساوية لجميع سكان أقضية المحافظة من حيث أعدادها وتوزيعها ، اذ يلاحظ من الجدول (٣) وبحسب التقديرات السكانية لمحافظة البصرة خلال مدة (10) سنوات القادمة بافتراض ان سكان المحافظة سيصل الى (3994535) نسمة عام 2026 بزيادة مطلقة تبلغ (1642143) نسمة إذ يترتب على ذلك من أثر زيادة في أعداد المؤسسات التعليمية للمراحل كافة بحدود (798) رياض أطفال و(1597) مدرسة ابتدائية وأيضاً مثلها المرحلة المتوسطة و(399) للمرحلة الثانوية ، ويتضح أيضاً من الجدول السابق إن أعلى عدد يبلغه سكان محافظة البصرة احتمالية متوقعة بنحو (5094480) نسمة في عام 2036 وعلى

وفق هذه المعطيات ستحصل زيادة كبيرة في أعداد المؤسسات التعليمية للمراحل كافة ، وهذا مؤشر حي وواضح في المستقبل لتلبية حاجات المحافظة المتزايدة من المدارس ، إذ بلغت الأعداد المحتملة أو المتوقعة مستقبلاً بحسب الحجم السكاني لعام 2036 ان ما تحتاجه المحافظة من رياض الأطفال نحو (1018) روضة في حين تصل المدارس الابتدائية إلى (2037) مدرسة والعدد نفسه من المدارس المتوسطة بينما المدارس الثانوية تقدر أعدادها بنحو (509) مدرسة لعام 2036.

في ضوء ما تقدم نستنتج إن أعداد المؤسسات التعليمية للمراحل كافة وعلاقتها بالسكان لم تصل من حيث الأعداد إلى مستوى الطموح .

الجدول (٣)

تقدير الاحتياجات الفعلية والمستقبلية للمؤسسات التعليمية في محافظة البصرة للمدة (2036-2016)

البيانات السنوات	حجم السكان	عدد رياض الأطفال	عدد المدارس الابتدائية	عدد المدارس المتوسطة	عدد المدارس الثانوية	المجموع الكلي
2016	2352392	470	940	470	235	2115
2026	3994535	798	1597	798	399	3592
2037	5094480	1018	2037	1018	509	4582

المصدر: 1- **جمهورية العراق ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية تقديرات 2016 ، بيانات غير منشورة .**

2- New ،issue،1984,36، Demographic year Book. Un

3- تم احتساب التقديرات للسكان (2026-2036) وفق المعادلة التالية :-

$$\frac{P_1 - 1}{P0} \times 100 \text{---------- } t = R$$

حيث ان :

R= معدل النمو

T= عدد السنوات بين التعدادين

P_1= عدد السكان في التعداد اللاحق